



PROVISIONAL

A/33/PV.85  
17 January 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد لييفانو ( كولومبيا )

ثم : السيد ماينا ( كينيا )

— تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي : تقرير اللجنة الأولى [ ٥٠ ] ( تابع )

— منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [ ٦٠ ] :

( أ ) تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الأول ) ؛

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة ؛

( ج ) اقرار تعيين المدير التنفيذي : مذكرة من الأمين العام

— الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية [ ٦٢ ] :

( أ ) تقرير اللجنة الثانية ؛

( ب ) اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير

الساحلية : مذكرة من الأمين العام

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة : تقرير اللجنة الثانية [ ٦٣ ]
- المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية [ ٦٤ ]
- جامعة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية [ ٦٦ ]
- انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية [ ١٨ ]
- انتخاب عشرين عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة [ ١٩ ]
- انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي : اضافة لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [ ٢٠ ]
- انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الأمين العام [ ٢٢ ]
- انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية [ ٢٣ ]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

مواصلة نظر البند ٥ من جدول الأعمال : تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي : تقرير اللجنة الاولي (A/33/486) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف استمر في اعطاء الكلمة الآن لمن يرغب في تحليل تصويته قبل التصويت بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/486 .

السيدة لوبيز (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادي بالاشتراك مع البلدان الاخرى تبني مشروع القرار الذي وافقت عليه اللجنة الاولي بشأن الموقف في نيكاراغوا لاننا رأينا انه لا يمكن لنا ان نتخطى هذه المسؤولية . وفي رأينا ان هذه الجمعية العامة لا تستطيع ان تنهي اعمالها دون ان تورد الحقائق التي وردت في القرار المتضمن في الوثيقة A/33/486 الخاص بالموقف في نيكاراغوا .

ان الموقف في نيكاراغوا لا يعتبر انتهاكا صارخا فقط لحقوق الانسان ، ولكن للاسف فان هذا التوتر الذي يشيره الموقف في هذه المنطقة يؤثر على امن منطقتنا وبصفة خاصة امريكا الوسطى . ان مثل نيكاراغوا في بيانه مساء اس وفي بياناته السابقة ، قد اكد اقتناعنا بأهمية وطبيعة القرار الذي سوف نوافق عليه اليوم وذلك بفضل عدد كبير من الوفود التي تدرك خطورة المشكلة في منطقتنا . واسمحوا لي ان اخطر مثل نيكاراغوا - ولا اعلم اذا ما كان حاضرا ام لا - بأن المسألة التي تتعلق بالموقف في بلاده وظروف منطقتنا لم يهملها مجلس الامن لانه لم يدرسها . ولقد احتفظنا بحقنا في عرض هذه القضية عندما يكون الوقت ملائما ، خارج منظماتنا الاقليمية . لا اريد ان اتحدث اكثر من ذلك ، لان اربعين سنة مضت حتى الآن منذ جعل سوموزا وسلالته من بلادهم ومن المنطقة ككل منطقة حزينة ، ثم شرح ملامحها بطريقة ملائمة في الوثيقة الواردة في مشروع القرار الذي سوف نصوت عليه توا .

السيد بيترى ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان حالة حقوق الانسار في نيكارافوا ، تشير قلعا عميقا لحكومة بلادى . ونحن نرثي للخسائر في الأرواح والعنف واراقة الدماء التي تحدث هناك . واذا سمح لي أن أضيف الى ذلك ، فاني أشاطر مقد بي مشروع القرار الرابع قلقهم لتهديد السلام والأمن في المنطقة .

ان حكومة بلادى تلتزم بقوة بالسلام والأمن والديمقراطية والحرية في نيكارافوا ، وبأن تفعل ما تستطيعه كحكومة للمعاونة في تحقيق هذه الأهداف . ولهذه الأسباب ، فاننا نقوم بالاشتراك مع الجمهورية الدومينيكية وفواتيمالا في جهود وساطة تؤيدها منظمة الدول الأمريكية . ونحن نعتقد أن الجهود التي تبذل داخل منظمة الدول الأمريكية نفسها ، هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق السلام والديمقراطية ودعم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية التي ينشدها شعب نيكارافوا .

وأود أن أشير أيضا الى أنه في يوم الاثنين القادم ، فان المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية سيتلقى تقرير لجنة حقوق الانسان في الدول الأمريكية بشأن موقف حقوق الانسان في نيكارافوا . وفي نفس اليوم ، فان منظمة الدول الأمريكية ستتلقى أيضا تقرير اللجنة المخصصة التي تقوم بتقصي الحقائق بالنسبة الى ما وقع مؤخرا بين نيكارافوا وبين كوستاريكا . ولذلك ، وبالنظر الى دور الوساطة الذي نقوم به في المفاوضات الدقيقة والهامة التي تجرى الآن في نيكارافوا ، وهو جهد يحقق تقدما واضحا في التوصل الى حل سياسي وطني يتوافق الآراء فيما يتعلق بمشاكل نيكارافوا ، فاننا نجد انه من فير المناسب أن نتخذ موقفا بالنسبة الى مشروع القرار الرابع . ولهذا السبب ، سوف تمتنع حكومة بلادى عن التصويت على مشروع هذا القرار .

السيد روا كورى ( كوبا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : منذ أكثر من ٤٠ عاما ، كانت نيكارافوا ، كما يقول الشاعر ، مباعة من التل الى التل ومن المحيط الى المحيط . ان الامبرياليين في حكومة الولايات المتحدة وأناستاسيو ساموزا قد أوقعا خيانة تاريخية في الوطن القومي لروبيين داريو . وكما يحدث الآن ، فان جهود الوساطة قد تبنتها جارتها في الشمال . ان الطائفة ساموزا قد دعا أوجستو سيسر ساندينو ، وقد كان قائدا لمجموعة من الرجال الأحرار ومحاربا لا يكل من أجل حقوق الشعب في نيكارافوا ، دعاه الى الانضمام اليه فيما سماه بالمصالحة والوحدة الوطنية وقد كان هذا مخططا مخزيا لافتيال ساندينو ومن ثم تصفية النضال البطولي الذي كان يجرى في

سيجوفيا ضد الامبريالية وضد هؤلاء الذين باعوا بلادهم ، وبعد ذلك قام ساموزا بتحويل نيكاراغوا الى دولة اقطاعية خاصة تسيرها مصالح سموزا واحتكارات الولايات المتحدة .

ان تاريخ أمريكا حافل بأثلة عديدة لمثل هذا الفخ . ان ما لم تستطع الامبريالية الحصول عليه عن طريق الرشوة والجريمة ، قد حصلت عليه عن طريق فزو بحريتها لأراضي أمريكا اللاتينية . ان كوبا ، وبورتوريكو ، وهايتي ، وسانتو دومينجو ، وفواتيمالا ، وبنما ، ونيكاراغوا ، والمكسيك ضمن بلاد عديدة أخرى كانت ضحايا لتدخلات ولأعمال السلب التي قامت بها الولايات المتحدة في هذا القرن وفي القرن الماضي .

ولعدة شهور ، ناهيك عن النضال الذى استمر على مدى عقد بأكمله ، فان شعب نيكاراغوا كان ولا يزال يخوض كفاحا بطوليا بقيادة ساندينستا ، جبهة التحرر الوطني التي تحظى بتأييد الألبية الواسعة من شعب البلاد . ان التفوق العسكرى لما يسمى بالحرس الوطني ، بتأييد من المنتاجون لمدة أربعة عقود وأخيرا بتأييد من حكومة اسرائيل ، هو وحده الذى حال دون الاطاحة بهذا المستبد الطافية الذى أعلن بكل ضراوة انه على استعداد لازالة نصف شعب نيكاراغوا ، اذا لزم الأمر ، من أجل أن يبقى هو في السلطة . وقد كان من الملائم انه صرح بذلك ، حتى تدرك الجمعية العامة ما يحدث في نيكاراغوا .

ان الصحافة العالمية قد اقتبست عن ممثلي شعب نيكاراغوا وممثلي الصليب الأحمر انتهم للجرائم وأعمال القمع التي اقترفها الحرس الوطني . ان حوالي ١٠٠٠٠ من الرجال والنساء والشباب والأطفال وكبار السن ، قد قتلوا وجرحوا وأصيبوا منذ بداية العصيان الشعبي المسلح في أيلول / سبتمبر من عام ١٩٧٨ ، وهذا العدد في ازدياد .

وفي بلاغ بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر من سان جوزيه بكوستاريكا ، فقد أعلن اكتشاف خمسة قبور وجثتين لطالبيين زعم أنهما سجناء بمعرفة الحرس الوطني في أيلول / سبتمبر الماضي في مدينة شينانديجا . وبتاريخ ١٢ أيلول / سبتمبر ، فإن شابا عمره ٢٠ عاما يدعى مانويل أورتيغا ، قتلته دورية للحرس الوطني في مدينة ديريامبا وذلك بعد أسره . وقد أعلن اثني عشر طالبا وأستاذنا وموظفا الاضراب عن الطعام في نفس ذلك اليوم ، احتجاجا على تخفيض في ميزانية الجامعة أصدره النظام كاجراء انتقامي بسبب المعارضة النشطة - من قبل دار العلم - لطغيان سوموزا . ولقد نشرت الصحيفة المكسيكية اكسلسيور البيانات التي قالها الأب فاسبار فارسيا لافيانا الذي توفى في معركة ضد قوات الطغيان في ٩ كانون الأول / ديسمبر وهذه البيانات تقول :

" لقد رأيت بعيني جراح شعبي ، ورأيت استفلال الفلاح الذي يئن تحت وطأة ملاك الأرض المحميين بالحرس الوطني ، وهو جهاز للقمع . لقد رأيت كيف أصبحت هناك قلة من الأثرياء في ظل طغيان سوموزا ، ورأيت المهانة حينما أصبحت الفتيات تحترفن الدعارة تحت التهديد . وقد لمست بيدي النذالة والخيانة والقمع كما تتمثل في سيطرة عائلة سوموزا على السلطة " .

والأب فارسيا لافيانا ينتهي الى أسرة القلب المقدس ، وقد عاش في نيكاراغوا لمدة تسع سنوات . وبعد ذلك انضم الى جبهة تحرير ساندينستا . ولقد قال الأب المذكور :

" لقد ذهبت وبدأت عملي كقس ، واكتشفت مهانة الشعب . لقد كانوا يريدون أكثر من مجرد الكلام ، كانوا يريدون العمل " .

وخلال أعمال القمع التي بدأت ، تعرضت كوستاريكا في أكثر من مناسبة ، لاعتداءات عسكرية من حكومة نيكاراغوا ، وانتهكت وحدة وسلامة أراضي وسيادة ذلك البلد ، مما أسفر عن كثير من القتلى والجرحى . ولقد قام الحرس الوطني في نيكاراغوا باختطاف المدنيين المسالمين من أراضي كوستاريكا . ان هذه حقائق لا يمكن دحضها أو نفيها .

ان هذه أعمال قد عرضت سلام وأمن المنطقة للخطر . ولهذه الأسباب قررت كوبا أن تشارك في تبني القرار الذي تمت الموافقة عليه بالأغلبية في اللجنة الأولى ، وهو معروض الآن أمام الجلسة العامة للنظر فيه ، ووارد في الوثيقة (A/33/486) .

لقد قيل انه لم يحدث شيء في نيكارافوا ، فيما عدا أن مجموعة من المخربين تحاول تعكير صفو السلام والنظام . ووفقا لما قاله ممثل أسرة سوموزا ، فإن الحرس الوطني قد سارع الى الدفاع عن الدستور واستعادة النظام . وهذه طريقة فريية لاعتقال الآلاف من المدنيين الأبرياء وانتهابك حدود بلدان مستقلة ذات سيادة . انهم يريدون اظهار سوموزا بأنه ضحية لارهابيين ومخربين يحاولون ابعاد " السيد " عن نيكارافوا . ان دماء أعضاء جبهة تحرير ساندينستا وعرق الشعب ، كلها أدلة تشهد بعكس ما يقولون . ان العفو والوساطة ، ان هي الا كلمات تذكرنا باستمرار بالجرائم التي ارتكبت خلال ٤٥ سنة من حكم سوموزا الارهابي . انهم يريدون أن يظهره كقديس أمام منظمة الدول الأمريكية . ولكنهم يريدون للمنظمة أن ترضى عن أعمال وكالة المخابرات المركزية وعن فـزو سانتودومينكو في عام ١٩٦٥ . لقد أصبحت منظمة الدول الأمريكية أداة امبريالية ، لا تخدم اطلاقا أية قضية عادلة في قارتنا ، ولم تتخذ قرارا ضد سوموزا بسبب أعماله ضد كوستاريكا .

ولكن هناك المزيد ، لأن ما سميت بمنظمة اقليمية هي التي وافقت على المقاطعة الاقتصادية ضد كوبا لأنها قامت بثورة اشتراكية حررتها الى الأبد من السيطرة التي كانت موجودة فيها منذ نهاية القرن الماضي .

هل نسينا ، أيها السادة ، ان المرتزقة الذين يدربون ويسلحون بواسطه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد تحركوا من ميناء في نيكارافوا ؟ انني أستطيع أن أؤكد لكم أن شعوب أمريكا اللاتينية تتذكر هذا بكل وضوح . ومن الملائم أن أنكركم بهذا لأننا نواجه مجرما دوليا يكرر جرائمه . فلا يجب أن ننخدع بأفاني وتأكيدات أولئك المسؤولين عن الجرائم وأعمال القمع الاجرامية التي يقوم بها نظام سوموزا . انه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة تنطوي على التضامن مع كوستاريكا ويجب أن يقدم تأييده للوطنيين في نيكارافوا الذين يحاربون ضد طغيان أسرة سوموزا بدعم من حكومة أجنبية . ويجب ، بايجاز ، أن نصوت لصالح القرار الذي نبهته الآن .

وأخبرنا لزاما عليّ أن أحذر هذه الجمعية من الوطنيين في نيكاراغوا الذين يريدون الابقاء على نظريات سوموزا ، دون سوموزا . وهناك عزم مقدس لتحقيق النصر الشعبي في نيكاراغوا وللوصول الى اتفاق بشأن أن يبعد الطائفية الى منفى مؤقت ذهبي ومريح ، في الوقت الذي يحتفظ فيه بالطفغان الذي أقيم منذ عدة عقود . وبعبارة أخرى اهدار ما تكلفه الشعب من تضحيات شبابه الأبرياء في جبهة تحرير ساندينستا .

ان شعب نيكاراغوا ، الذي يكافح ببطولة من أجل حرته ، لن يسمح بوقوع خيانة أخرى . ان أى شخص يؤمن بعكس ذلك ، فانه لا يدرك الكرامة العميقة للشعب الأمريكي . لقد صرح خوسيه مارتية ، بما أصبح يتردد في مدن وفابات نيكاراغوا :

” ان حب الانسان لبلده ، ليس أمرا يدعو الى السخرية ، ولا حب الأرض ولا حب العشب الذي ينمو على طريقنا . انها الكراهية القاهرة للطفغان ، وانه الحق الأبدى ضد أى انسان يهاجمنا ” .



السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بنما لم يكن ينوى التحدث في هذه المرحلة من اعمالنا في الجمعية العامة ، لولا ان ممثل نيكاراغوا قد القى بيانا بالأمس حملنا على ان نوضح بعض الامور . ان اختصاص اللجنة الاولى والجلسة العامة قد شرحهما ممثل المكسيك على خير وجه في بيانه امام اللجنة الاولى . وليس هناك ما يدعو الى عرض هذه الحجج بالتفصيل بعد ان اوضحها بكل براعة ممثل المكسيك .

ان موقف كوستاريكا ، التي تتضامن معها بنما تماما ، يستحق ان تثق به الجمعية العامة كل الثقة ، فنحن نشهد دائما دور كوستاريكا في مجتمع امريكا اللاتينية ، وازا كان لبلد ان يعتز بأن له جيران مثل كوستاريكا فان هذا البلد هو بنما . ان حكومة كوستاريكا لا تسير - فقط - على تقاليد ديمقراطية بل ان ابناء كوستاريكا يحبون العمل ونحن نجد - يوميا - بينهم دروسا روحية في الكرامة ، وفي حسن النية ، والتمسك بطابعهم الامريكى اللاتيني .

ومن ثم فان كوستاريكا تجد نفسها في وضع ينسحب على كافة دول امريكا الوسطى ، ومن ثم فان بنما تود ان تؤكد في هذه الجلسة العامة وامام المجتمع العالمي تأييدها الشامل وتضامنها مع كوستاريكا تلك الامة الوفية للسلام وللتعاون الدولي والاحترام المبادئ المعنوية والاخلاقية والادبية التي يجب ان تسترشد بها الشعوب في عهدنا .

اود القول بأن هذا ليس هو الحال بالنسبة الى كوستاريكا وحدها ، بل ان بنما ايضا تعتقد في مبادئ عدم التدخل ونحن نلتزم بهذه المبادئ تماما . اننا دولة ، عن طريق موقعنا الجغرافي كمركز للمواصلات بين المحيطات وخلال القرن ، كانت ضحية لتدخل الدول الكبرى ، وبالتالي فان بنما تحترم مبدأ عدم التدخل . لكن بلدان امريكا الوسطى يعاني الآن من تدخل وصل الى حد كبير في دولة وحيدة لم تستطع حل مشاكلها الداخلية وتدفع بالآلاف والاف اللاجئين الى الدول المجاورة مثل كوستاريكا وهندوراس وبنما .

ان مثل هذا الموقف يعتبر خطيرا ويؤثر على اقتصاديات هذه الدول ، كما يضر ايضا بالتعايش السلمي لدول امريكا الوسطى . لقد احيطت الجمعية العامة علما بهذا الموقف السائد في امريكا الوسطى عن طريق ثلاثة رؤساء دول لهم وزنهم واحترامهم الا وهم رؤساء كولومبيا وفنزويلا وكوستاريكا الذين ادلوا ببيانات امام الجمعية العامة بصفتهم قادة تم انتخابهم عن طريق الارادة الحرة لشعوبهم .

لقد قالوا ان هناك موقفا خطيرا في هذه المنطقة ، ولا يضر - فقط - بقارة امريكا الوسطى ، بل ايضا بالسلم والأمن الدوليين وسلام المنطقة . ان هذا الموقف هو الذى دفع الى تقديم مشروع القرار رابعا الوارد في الوثيقة A/33/486 وهذا الوضع انما يدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد اظهر ذلك الرؤساء الثلاثة الذين يحظون بثقة واحترام جميع شعوب امريكا اللاتينية .

اود ان اتحدث هنا وبايجاز عن الموقف في قارة امريكا اللاتينية . ان القارة ليست مكونة من حكومات فحسب ، بل من شعوب ايضا ، ونحن الذين نعتقد بأن وحدة امريكا اللاتينية ككيان لا يتجزأ ، نعتقد - ايضا - انها تشكل دولة وقارة واحدة هي قارة امريكا اللاتينية التي هي جزء من العالم الثالث .

بالنسبة الى هذه الشخصية الموحدة لأمريكا اللاتينية فانني اطالب ممثلي هذه الدول ان يكون هناك اتجاه جديد في امريكا اللاتينية . انني لا اود ان اتهم ايا منهم بانتهاك السياسات والحقوق والقيم والحضارات المعاصرة ، لانه في اى دولة من امريكا اللاتينية لا يمكن اهدار القيم الاصيلية ، وليس من حقنا ان ننتهك الحق في الحياة ، او ان ننتهك المعايير والقوانين الدولية والانسانية .

اننا لا نستطيع ان نحاكم بطريقة صورية بعض الافراد الذين نعتبرهم جزءا من الشعب لهم حقوقهم . انها جريمة ان نعتبر معارضتهم للحكومة على انها جريمة . ان الصليب الاحمر يدين مثل هذه الاعمال ، ولا يمكن ان نزيف صورة الصليب الاحمر او ان نتلف عرباته اونسى استعمال شعاره ، ولا نستطيع ان نقتل الذين يساعدون رجاله ويؤدون بذلك خدمات جليلة . اننا لا نستطيع ان نضر بالفلاحين او ان نقتل الشبان صفار السن من ١٤ الى ٢٢ عاما لانهم من اقارب اعضاء الحكومة ولان لهم ضميرا يعارض كل ما يتعلق بالجريمة ، وكل ما يتعلق بكرامة الانسان ، وكل ما لا يتفق مع مقومات الدولة . اننا لا نستطيع ان نقضي على حريات الافراد وعلى الحياة ، وينبغي ان تكون هناك عدالة مسؤولة وليست تابعة لنظام حكم فاسد . ان حرية التعبير مقدسة ، وكذلك حرية العقيدة وحرية الديانة والعبادة ، يجب احترامها جميعا مهما كانت الديانة ومهما كانت العقيدة . ويجب احترام رجال الدين ايا كانوا بل يجب ان نحترم ايضا حق تنظيم الاجتماعات ، والحقوق النقابية ، وحق تنظيم الاحزاب السياسية ، والحقوق الانتخابية ، وحق تكوين النقابات والاتحادات العمالية ، وكل القيم التي تعتبر قيما معاصرة ، والتي تعتبر جزءا من العقل المعاصر والتي يقول عنها الامين العام انها جزء من روحنا المعاصرة .

ان منظمتنا العالمية التي تمثل مثل هذه القيم ، والتي تشكل آمال هذه الشعوب المضطهدة وكل البشر الذين يأملون في مجتمع افضل تسوده العدالة ، لا يمكن ان تبقى مكتوفة الايدي ساكنة ، كما قال ممثل المكسيك ، وان تقيم تفرقة بين القيم المختلفة في العالم .

ان الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي يتطلب احترام السلامة الاقليمية وسيادة الدول .  
 وحينما تنتهك السلامة الاقليمية وسيادة الدول كما هو الحال في كوستاريكا ، حينئذ لا بد من اذانة  
 مثل هذا الانتهاك ، والاعتراض عليه ، بل ورفضه ، لأنه لا بد من وجود اجراء حاسم لتصحيح مثل  
 هذه المواقف حتى لا تتكرر ثانية ، ويجب أن يقال للبلد المنتهك " توقف ، انك لا يمكنك أن تواصل  
 انتهاك ما هو جزء مما اتفقت عليه البشرية أخلاقيا " . ان هناك جريمة لا يمكن السكوت عليها ، ألا  
 وهي الجريمة التي ارتكبت ضد كوستاريكا ، وهي بلد مسالم ليس لديه جيش وتضمه مع بنما وحيدة  
 تضامن كاملة ، وذلك ما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح به . وهذا هو السبب الذي حدا برؤساء  
 جمهوريات كولومبيا وفنزويلا وكوستاريكا الى أن يقولوا لهذه الجمعية ، انهم - مع احترامهم للأسباب  
 التي دعت الوفود التي امتنعت عن التصويت لاتخاذ هذا الاجراء - يتوقعون ان تلك الوفود سوف  
 تصوت اليوم لصالح هذا القرار ، وخاصة بلدان امريكا اللاتينية ، حتى يمكننا أن نقول عن قناعة ان  
 الغالبية العظمى من الدول قد صوتت لصالح هذا القرار .

وسأختتم حديثي بالاشارة الى تقرير لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن منظمة الدول الامريكية  
 بشأن الموقف في نيكاراغوا ، وهو التقرير الذي جاء نتيجة لزيارة تمت لنيكاراغوا ، وقد اعتمدته اللجنة  
 المعنية في دورتها العامة . كما ان تلك اللجنة في اجتماعها في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر بينت  
 بطريقة لا تقبل أي شك أو نقد أن حكومة نيكاراغوا قد انتهكت بطريقة خطيرة ومستمرة وبصورة عامة  
 حقوق الانسان . وهناك قائمة قدمت الى اللجنة الاولى في هذا الصدد ، ولا أود أن أكررها هنا .  
 لقد حاول ممثل نيكاراغوا أن يشكك في النتائج التي توصلت اليها اللجنة المعنية . كما ان  
 حكومة نيكاراغوا ايضا قد ألفت بيانا مخالفا تماما لتلك البيانات الصحيحة الواقعية التي توصلت اليها  
 لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن منظمة الدول الامريكية . وهناك قرار ينتظر صدوره من منظمة  
 الدول الامريكية . ولكن هذه المنظمة العالمية ، التي هي فوق جميع المنظمات الاقليمية ، عليها أن  
 تفصل في هذا الموضوع .

ولكن من هم أعضاء لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن منظمة الدول الامريكية ؟ ان رئيس تلك  
 اللجنة كان في ذلك الوقت هو الدكتور اندريه اجويلار ، الذي نعرفه تمام المعرفة ، بمواقفه الرائعة  
 كرئيس للجنة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار . ولذلك لا أجدني في حاجة الى أن أتحدث  
 طويلا عن اندريه اجويلار لانكم تعرفونه جيدا كما أعرفه تماما . ولقد كان رئيس اللجنة التي أيدت

الادانة هو الدكتور كارلوس أ . د ونش دي أبرانشس من البرازيل . وقد وجه رسالة الى مجتمع امريكا اللاتينية بأسره . وان هذه الرسالة تتضمن أن جميع الشعوب تصبو الى الحرية ، وتود أن تحل مشاكلها ، وألا تفشل في مواجهة مشاكل من نفس النوع .

وهي نفس الرسالة التي وجهها الى حكومة الولايات المتحدة ممثلها جون ج . فيرر ، وهو استاذ في جامعة رتجرز ، وهو شخصية أدبية بارزة وليس موظف حكومة . وهي أيضا رسالة كارلوس غارسيا بيور ، رجل القانون الغواتيمالي الشهير . كما انها أيضا رسالة فرناندو غوريو فيمينز من كوستاريكا . وهي أيضا رسالة ماركو فراردو مونروي كابران من كولومبيا وهو اليوم وزير محكمة العدل . ان هذه ليست رسالة هؤلاء فقط ، بل انها أيضا رسالة اللجنة المشار اليها بأسرها . واننا لسعداء ان الأرجنتين والمكسيك ، وهما بلدان لهما تقاليد قانونية عظيمة في امريكا اللاتينية ، قد صوتا من أجل ادانة هذه الاعمال . كما أننا نشق في ان جميع بلدان امريكا اللاتينية سوف تحذو نفس هذا الحذو وفي تلك الحالة ، ونثق أيضا في ان جميع حكومات العالم الثالث سوف تفعل ذلك .

ان هذه ليست رسالة هؤلاء فقط . من هم الذين كانوا أعضاء اللجنة التنفيذية لقد كانوا : الدكتور اد موندو فارغاس كاريو ، وهو استاذ في جامعة شيلي وعضو المجلس القانوني الأمريكي الدولي ؛ والدكتور تشارلس موييه وهو معروف تماما في الولايات المتحدة ، وهو مساعد السكرتير التنفيذي ، وروبرت الفارس وهو رجل قانون شهير في الدومينيكان ، وجوس سوارز ماريل وهو مواطن من امريكا الشمالية ومن أصل كوبي . ان جميع هؤلاء قد توصلوا الى توافق في الآراء ، وهذا هو نص ما جاء اليينا من لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن منظمة الدول الامريكية ، وهي رسالة موجهة الى جميع حكومات وشعوب هذه القارة :

” انه في امريكا اللاتينية هناك توافق تام في الآراء ، قد انعكس أيضا في المنظمات

غير الحكومية ، وهو الاتفاق العام الذي يتطلب العدالة ، ويحب السلم ، ولكنه يتطلب أيضا احترام ميادئ العدالة والاخلاق ” .

السيد كاستيللو أريولا ( غواتيمالا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد طلبت الكلمة

لكي أعلل امتناع غواتيمالا عن التصويت على مشروع القرار الرابع الوارد في الوثيقة A/33/486 ، الذي أوصت به اللجنة الأولى بشأن الموقف في نيكاراغوا ، والذي يظهر في تقرير المقرر كمشروع قرار رقم ” ٤ ” في الوثيقة A/33/486 .

وبالنسبة عن وفد غواتيمالا فقد شرحت في اللجنة الاولى الأسباب التي دعنا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالموقف في نيكاراغوا والذي أوصت به اللجنة في تقريرها اليوم كمشروع قرار رقم ٤ . واني أود أن أنتهز هذه المناسبة كي أكرر على مسامع الجمعية العامة باختصار موقف غواتيمالا تجاه هذه المسألة المعقدة . ان امتناع وفد غواتيمالا عن التصويت على مشروع القرار المشار اليه ، انما هو قائم على حقيقة أننا مع وفد الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية ، أعضاء في لجنة التعاون الودي وجهود التوفيق التي ، عملا بالاجراء الذي اتفق عليه وزراء الخارجية في اجتماعهم الاستشاري ، أقيمت في إطار منظمة الدول الأمريكية من أجل ايجاد حل سلمي ديمقراطي ودائم لهذا الموقف الخطير الذي ساد نيكاراغوا في الآونة الاخيرة ، والذي أنخر بعض البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى . ان الهدف الاساسي لامتناع وفد بلادى عن التصويت هو الحفاظ على الهيبة المعنوية وحرية العمل والحياد اللازم التي تستطيع بها تلك اللجنة أن تتحمل اعباء المهمة الدقيقة والمعقدة التي عهد بها اليها .

لقد قلت أمام اللجنة الأولى ان مشكلة نيكاراغوا ذات طبيعة تهدد السلم والأمن في منطقة أمريكا الوسطى . ودون شك فانها تدخل في اختصاص مجلس الأمن الذى رفض بناء على طلب فنزويلا ان يدرس هذه المشكلة ، وفي رأبي أن المنظومة الاقليمية الأمريكية قد قررت فعلا أن تتلقى طلبات الاستماع من بعض الدول ، لعقد هيئاتها طبقا لميثاق تلك المنظومة ، والتي عليها أن تتخذ اجراء من أجل ايجاد حلول للمشاكل التي تهدد السلم والأمن في هذه القارة ، والتي لها اختصاصاتها وولاياتها ومعترف بها كمنظمة اقليمية في ميثاق الأمم المتحدة ذاته .

وقد أشرنا في بياننا أمام اللجنة الأولى الى سلطة كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والواردة في المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة ، كما أشرنا بصفة خاصة الى الأحكام الواردة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق ، والتي تنص على حق جميع أعضاء الأمم المتحدة في أن يعرضوا جميع المشاكل والمواقف المختلفة التي تؤدي الى الاحتكاك الدولي على مجلس الأمن أو الجمعية العامة لنظرها .

اننا نعتقد ان الجهود التي تبذلها منظومة الدول الأمريكية ، انما تهدف الى ايجاد حلول سلمية وديمقراطية ودائمة للمواقف المعقدة ، حلول لا تنتهك أيا من المبادئ العريضة على جميع الدول ، ومن بينها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان لجنة التعاون الودى والتصالح ، قد حققت نتائج هامة وتقدم ملامسا . وانا استمرت هذه النتائج الايجابية ، فانه يمكن التوصل الى حل يرضي الجميع . ولهذا السبب ، فان وفد غواتيمالا سيجد نفسه مضطرا الى أن يمتنع عن الاشتراك في مناقشة جوهر هذه المشكلة ؛ لأنه يعتقد أن مسؤوليته بشأن هذا الموضوع هي أن يكتف السلم والتعاون الودى وجهود التوفيق بين جميع الأطراف المعنية مسترشدا بمشاعر المساواة والحياد ، في اطار لجنة منظمة الدول الأمريكية التي أشرت اليها آنفا ، وفي اطار التدابير المتخذة من جانب تلك المنظمة الاقليمية والتي لجأت اليها الأطراف المعنية ، وهي أيضا أعضاء في تلك المنظمة الاقليمية .

السيد ريفاس بوسادا ( كولومبيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان القرار الذى سوف

تتخذه الجمعية العامة بشأن مشروع القرار الرابع الوارد في الفقرة ٣ من الوثيقة A/33/486 بشأن الوضع في نيكاراغوا ، يشكّل دليلا على الطريقة التي تؤدي بها هذه المنظمة مهامها . ان اللجنة

الأولى قد اتخذت قرارا يؤيد تأييدا قويا اهتمام الأمم المتحدة بتطوّر الأحداث في نيكاراغوا .  
والآن فان الدول التي تعقد جلسة عامة عليها أن تؤكد هذا القرار الذي يعكس بصدق استنكار  
الرأى العام الدولي . والواقع أن الأمر لم يكن محض صدقة أو هوى من أهواء بعض الوفود التي  
تريد مهاجمة بعض الحكومات ، وليس تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة .  
ان انتهاك حقوق الانسان والعمل على نحو يمس بسيادة الدول المجاورة من قبل سلطات  
نيكاراغوا ، يشكلان تهديدا دائما للسلم في المنطقة ، ويبرران مخاوف المجتمع الدولي . ان الأصوات  
التي ارتفعت احتجاجا على الأحداث الجارية في نيكاراغوا ، هي أصوات جاءت من مختلف بقاع  
العالم ومن مختلف القطاعات . ان البشرية بأسرها قد استنكرت العنف الذى لا يتناسب بتاتا مع  
ما اتخذ ضد شعب مدني منزوع السلاح . ان عرقلة عمليات المساعدة والانقاذ التي تقوم بها  
المؤسسات الانسانية وتعذيب المسجونين ، والحرمان من حق الدفاع واللجوء ، وانتهاك حرية  
التعبير والتجمع ، والانتهاك المستمر لحقوق المواطنين السياسية ، كل ذلك قد أدى الى نتائج  
وخيمة .

وقد أعرب ثلاثة من رؤساء الدول أمام الجمعية العامة ، عن نبيذهم لتلك الممارسات .  
وبالمثل فقد تحدث كثيرون باسم دول أعضاء في الأمم المتحدة ، كما تحدث قداسة البابا بول الثاني ،  
وهؤلاء جميعا قد حثوا على وضع حد لهذه الآلام التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء من ضحايا  
نظام يقوم على القمع والجشع . ان مشروع القرار الذى سوف يقوم بتأييده وفد بلادى لا يهمل  
بتاتا أهمية الجهود الاقليمية للتوصل الى تسوية سلمية في نيكاراغوا . وعلى العكس من ذلك  
فان وفدى ينادى بمواصلة تلك الجهود ، وهولا يوجه لوما مطلقا الى حكومة ما ولكنه يستنكر بعض  
الأحداث التي تهدد الأمن الدولي ، وهولا يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ، ولا يدعي  
وضع عراقيل للعمل الحكومي ازاء بعض الظروف الصعبة ، ولكنه بكل بساطة يطلب من سلطات نيكاراغوا  
أن تحترم حقوق الانسان الأساسية ، وأن تكف عن سياسة تهدد سلام المنطقة بالحظر ، وتنتهك  
سيادة الدول المجاورة . اننا ندعو جميع الدول الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع استخدام  
المرتزقة في النزاع الجارى في نيكاراغوا .



ان الرأى العام الدولي قد حكم على الامور بضمير هادئ واستنكر تلك الأحداث الجارية فسي نيكاراغوا . والجمعية العامة للامم المتحدة سوف تؤيد حتما هذا الاستنكار، وهذا هو ما لنا ، واننا ندعو كافة الوفود الموجودة هنا الى ان تؤيد مشروع هذا القرار الحالي وان تصوت لصالحه .

الآنسة دى لامازا (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : كما سبق أن قلنا في اللجنة الاولى ، فان جمهورية الدومينيكا عضو في اللجنة المخصصة لدول امريكا اللاتينية التي تحاول التوصل الى حل سلمي للنزاع الذي تتعرض له دولة مجاورة وهي نيكاراغوا . كما ان بلدنا عضو في لجنة دول امريكا اللاتينية ، التي تبحث الاتهامات المقدمة من كوستاريكا ضد نيكاراغوا . ولهذا السبب ، فان موقف وفد بلادى ازا مشروع القرار ، الذي تقترحه اللجنة في تقريرها A/33/486 لا يمكن ان يكون غير الامتناع نظرا لأن صوتنا قد يؤول على اننا نؤيد او نعارض أى طرف من الأطراف المعنية المذكورة في مشروع القرار ولهذا فان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار ، الوارد في تقرير اللجنة الاولى .

السيد أوركييا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : اشير بشعور من الحزن والأسى الى الموضوع الجارى بحثه الان في الجمعية العامة ، فهو مشكلة تقع احداثها في امريكا الوسطى ، وهي منطقة ينتمي اليها بلدى السلفادور بفخر . ان دول امريكا الوسطى الخمس التي ولدت معا ، وحينما حصلت على استقلالها في اوائل القرن الماضي ، بذلت جهودا ضخمة للابقاء على وحدتها . فمئذ وقت مضى نجحت ايضا في اقامة نوع متقدم من السوق المشتركة يدعم العلاقات الوثيقة بينها فسي المجال الاقتصادى ، وكان دليلا على انها تستطيع ان تحيي وحدتها السياسية التي بدأت تسمى في عام ١٨٢١ "الولايات المتحدة لأمريكا الوسطى" .

لسوء الحظ فان الأحداث التي وقعت في السنوات الاخيرة زادت من صعوبة مواصلة الجهود الرامية الى التكامل الاقتصادى بين دول امريكا الوسطى ، وهذه المشكلة مشكلة نيكاراغوا ، جاءت لتزيد الأمور تعقيدا .

ان الشيء الأساسى الذى بحث في اللجنة الاولى ليس الخصومة بين كوستاريكا والنظام الحاكم في نيكاراغوا بشأن الغارات المسلحة في أراضي كوستاريكا . وفيما يتعلق بهذا الموضوع وهو موضوع

ذو طابع دولي . فهذه الجمعية العامة دون شك تستطيع ان تعتمد توصيات مشددة لن تصادف السلفادور أية صعوبة في تأييدها ولكن مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه في الجمعية العامة لا يشير فقط الى المشكلة الدولية بين كوستاريكا وبين نيكاراغوا ولكنه يتضمن موضوعات تتعلق باحترام حقوق الانسان وحمايتها ، وهو موضوع اذا تحدثنا عنه بصورة عامة لا يدخل في موضوعات نزع السلاح التي أحييت الى اللجنة الأولى . كما ان هذا الموضوع لا يدخل في اطار صلاحيات الجمعية العامة ، لأنه في مشروع هذا القرار ، فالمسألة تتعلق بقضية داخلية وبطريقة عامة و فوق كل شيء ، ففي القانون الدولي ، فان تدخل دولة ، أو حتى تدخل المنظمات الدولية ، في الشؤون الداخلية للدول امر محظور بطريقة عامة .

لقد سمعت هنا الى بعض الوفود وخاصة في جلسة أمس ، قالت انه يمكن ان تعالج بعض الأمور في الامم المتحدة حتى اذا لم تكن تعالج في الاتفاقيات او المعاهدات الدولية ، وكما يؤمن رجال القانون فهذا خطأ . لأنه اذا كان النظر في حقوق الانسان يدخل في اختصاص المنظمات الدولية ، فان ذلك لأن الدول الأعضاء قد اتفقت على هذا في الاعلان العالمي في باريس ١٩٤٨ وفي اعلان نفس العام في بوجاتا . والمعهود الموقع عليها بشأن حقوق الانسان وجميعها تتمتع بتأييد المجتمع الدولي وتحد من سلطات المنظمات الدولية في التدخل في مثل هذه الحالات . وهذا ليس لأن الولاية القومية فيما يتعلق بحقوق الانسان قد اختفت . لا اطلاقاً . فهذا خطأ . في ميدان حقوق الانسان ، ليست الامم المتحدة وحدها هي التي لها الحق في المشاركة بيننا الدول الفردية لا تملك أى حق . فهذا خطأ آخر . فيما يتعلق بالسياسات الداخلية في رأيي فان للدول حق ممارسة السيادة الكامل بالنسبة الى هذه الحقوق .

ومن رأينا بكل تواضع ان موضوعا مثل هذا الموضوع المشار اليه في مشروع القرار الخاص بنيكاراغوا لا يجب ان يحل على اساس بعض المصالح المحددة لمجموعة معينة من البلدان ، ولا على أساس ما يمكن ان يبدو كآراء سطحية حول قضايا حقوق الانسان التي يثيرها هنا وفود تجرى انتهاكات مستمرة وصارخة في بلدانهم بطريقة علنية لنفس الحقوق ، والذين يزعمون الان انهم نصرأء للاعلان العالمي الذي تمت الموافقة عليه في باريس في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ . اقول هذا دون اشارة الى كل اعضاء الجمعية ، ولكن الى بلدان معينة وضمنها بلدان امريكا اللاتينية .

لهذه الاسباب ، وسواء شئتم أو لم تشأوا فان هذا الموضوع موضع بحث في منظمة الدول الأمريكية وهي منظمة مرتبطة بالامم المتحدة ، فهي منظمة اقليمية تابعة للامم المتحدة تبحث هذا الموضوع المهم . وعقد اجتماع استشاري لوزراء الخارجية في منظمة الدول الأمريكية وبدأ منذ وقت ولم ينته من عمله بعد ، وما زالت تلك المنظمة تبحث هذا الموضوع لذلك فالشيء المنطقي والشيء الطبيعي المتوقع هو ألا تعالج هنا امور تعالج هناك لانه من الناحية القانونية يعتبر هذا اعتداء على صلاحيات المنظمات الدولية الاخرى .

أود أن يعرف جيدا وأود أن يفهم مثل كوستاريكا اننا نقف الى جانب بلده فيما كانت تقول من انها كانت ضحية لفارات عسكرية من القوات المسلحة لدولة اجنبية فهي اذا ارادت ان تتقدم بمشروع قرار يدين هذه الاجراءات لصوتنا مؤيدين لها كما فعلنا في واشنطن في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية . ويجب ان يفهم مثل كوستاريكا اننا نعجب بجديتها ويطابعها الديمقراطية وحريرتها فهي بلا جيش تقريبا . ونأمل ان نداعي القلق والخوف التي سببها تسلل رعايا من نيكاراغوا الى اراضيها وسببوا لحكومة كوستاريكا مشكلات ما كان يجب ان تواجهها . نأمل ان كل ذلك سوف يتبدد سريعا .

وكمثل لدولة من امريكا الوسطى اود ان نوجد حلا لهذه المشكلة ولكن ليس على اساس هذا القرار ولكن بوسائل اخرى وفي محافل اخرى . وانما نحن في السلفادور نرغب جدا في ايجاد نهاية لهذه المشكلة واذا امكن الزام حكومة نيكاراغوا على اتخاذ اجراءات حاسمة لوضع نهاية لهذا الموقف الذي يؤسف له للغاية .

السيد فارسيا روبيس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد المكسيك قد

اتيحت له الفرصة لكي يفسر تصويته امام اللجنة الاولى هذا التصويت الذي كان ايجابيا وسيكون كذلك هنا ايضا . فقد صوتنا في اللجنة الاولى على الوثيقة (A/33/486/Rev.1) ، التي اصبحت الان مشروع القرار رابعا من الوثيقة A/33/486 . واننا نعتقد انه من غير المفيد ان نكرر هنا الاسباب التي من اجلها صوتنا على مشروع هذا القرار ولذلك سوف اقتصر على القول بان الحجج التي اوردناها وارادة في محضر الجلسة ٦٨ للجنة الاولى التي عقدت في ٨ كانون الاول / ديسمبر .

السيد كمبس (اوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : لقد طلبت الكلمة لكي اعلل تصويت وفد بلادى على مشروع القرار رابعا الوارد في الوثيقة A/33/486 . وأود القول ان موقف بلادى صريح فيما يتعلق بمشروع هذا القرار ولكن قبل ذلك ، أود أن أوضح الموقف نوعا ما . ان بياننا اليوم لا يرجع الى ان مشروع هذا القرار يتعلق بدولة او حكومة عضو في منطقتنا ، ولكننا كنا نتصرف بنفس الطريقة سواء كان هذا القرار موجها ضد اى دولة من الدول الاعضاء الممثلة هنا . اننا لا نتحدث عن المشاكل الداخلية لاي دولة ، لان ذلك لا يهمننا وفي هذا الصدد نحن ملتزمون بمبادئ الميثاق التي التزمنا بها جميعا .

ان اهتمامنا في التحدث الان انما يرجع الى موقفنا المبدئي . اني اقول ذلك لان هذه هي الحقيقة ، وان وفد بلادى يعتقد ان هذا امر هام ويجب الا يفسر احد موقف بلادى تفسيراً خاطئاً .

اولا ، اننا نعتقد ان مشروع القرار لا يدخل تحت البند . ٥ من جدول الاعمال وعنوانه تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي . واننا نفهم ان هذا البند لا يتفق ايضا والمناقشات التي تمت في اللجنة الاولى حول هذا الامر . ثانيا ، اننا نعتبر ان هذا القرار بدلا من ان يشجع على حل للنزاع القائم بين هاتين الدولتين بل على العكس فان هذا القرار قد يعرقل الحل . ان هذه المشكلة تدرسها المنظمات الاقليمية وهي منظمة الدول الامريكية التي قررت ان توفد لجنة مخصصة للاستقصاء والتحقيق . وفي هذا الوقت بالذات فانها بصدده دراسة تقرير لجنة التحقيق هذه ، ومن جهة اخرى فان لجنة الحل السلمي المشكلة من الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا تجرى مفاوضات الان . ان لو اعتمدنا الان مشروع هذا القرار الذي ندرسه لربما ادخلنا عوامل جديدة لاتخص الرغبات المشروعة لحل عادل ومناسب يحترم حقوق جميع الاطراف .

ثالثا ، أود القول ان بلادى قد تابعت باهتمام بالغ جميع المناقشات التي تمت في اللجنة الاولى فيما يتعلق بنزع السلاح والامن الدولي . وكنا نأمل ، لابداً حسن النية وخاصة من جانب الدول الكبرى ، وان نهتدى الى حل يقدم لشعوب العالم السلم والطمانينة دون تهديد باخطار الحرب وبصفة خاصة الحرب الذرية .

وامامى مشروع القرار وهو مطروح الان ، فان وفد بلادى يعرب عن اسفه انه على الرغم من النيات الحسنة التي ابدت فريما يعتمد مشروع هذا القرار الذى يهدد السلام والامن الدوليين ويمارض اذن الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي .

رابعا ، نود القول ان اوروغواى خلال تاريخها الطويل قد احترمت دائما قواعد القانون الدولي وبالتالي المبادئ الواردة في الميثاق ، وان الدول الممثلة هنا وعددها ١٥٠ دولة قد صادقت على هذا الميثاق ، وعليها ان تسير على هدى المبادئ الواردة فيه . ان بلادى قد دافعت دائما عن هذه المبادئ . وفي تاريخنا لم يحدث اطلاقا اننا دافعنا أو ايدنا قرارات تتضمن اى مبدأ سياسي سيء مثل هذا الذى امامنا .

وكما نعتقد ، من جهة أخرى ، فان اعتماد مشروع قرار كهذا من شأنه أن يضر بالمنظمة نفسها ، بل يؤدي الى تقويضها ، وكذلك يقضي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وفي سيادة الدول ، ويشوه حق حرية التعبير للشعوب .

ومن ثم ، فان بلادي لا تستطيع أن تقر مشروع هذا القرار الذي يضر بجميع المبادئ الواردة في الميثاق ، والتي نتمسك بها جميعا . ولهذا فانني اعلن ان وفد بلادي لن يشترك في التصويت على مشروع هذا القرار .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : سوف نتخذ الآن قرارات بشأن مشروعات القرارات

الاربعة التي اوصت بها اللجنة الاولى والواردة في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/33/486) . وسوف تتاح للسادة الاعضاء الفرصة لتعليل تصويتهم بعد التصويت .

ان مشروع القرار الاول عنوانه " اعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الراس الاخضر ، امراطورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا

الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،

ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،  
 الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ،  
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المفرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ،  
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،  
 سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد  
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ،  
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا احد .

الممتنعون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الاول باغلبية ١٣٨ صوتا مقابل لا شىء ، وامتناع اثنين عن التصويت .

( القرار ٢٣ / ٣٣ )

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : يطلب السيد ممثل بولندا الكلام لتعليق

تصويته .

السيد جاروزيك ( بولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الجمعية العامة

بعد ان وافقت على هذا القرار ، فانها تكون قد قامت بعمل له دلالة عظيمة ، ذلك ان الجمعية  
 لا تلجأ دائما الى اعلانات جادة لها مكانة اعلى من القرارات التقليدية . فمن بين اكثر من

أربعة آلاف قرار صادر عن الجمعية العامة ، فان تاريخ الأمم المتحدة لم يعرف الا عددا قليلا من الاعلانات التي تتعلق بموضوعات ذات أهمية حيوية للعالم وللمجتمع الدولي . ولقد صمدت هذه الاعلانات لاختبار الزمن وساعدت على تحسين المناخ السياسي بالنسبة الى العلاقات بين الدول ، وكانت أيضا هي الروح المحركة وراء المبادرة التي توجت بالموافقة على اعلان اعداد المجتمعات للعيش في سلم .

ان هذا الاعلان الهام قد أصبح بذلك أهم وثيقة سياسية شاملة في سجل انجازات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فهدفه الاساسي هو دعم الأمن والانفراج الدولي ، وخلق الثقة بين الأمم ، وخلق مناخ أكثر ملاءمة لاحتراز تقدم في نزع السلاح وذلك عن طريق اجراءات يحددها ميثاق الأمم المتحدة ، ومنها "العزم على التسامح والعيش معا في سلام في علاقات حسن جوار" .

ان فكرة الاعلان التي نبعث من بولندا تمتد جذورها الى المؤسسات التقدمية لمدرسة قانون الأمم ، والى كتابات عمالقة الكتاب السياسيين والتربويين في عصر النهضة البولندية وعصر الاستنارة ، والى عزمنا الذي لا يلبس ، ونضالنا من أجل الاستقلال والتحرر الوطني خلال مائة وعشرين عاما من محاولات التقسيم والسيطرة الاجنبية ، وتنبع أيضا من الشعار الدائم للمحاربين البولنديين من أجل الحرية في كثير من بلدان العالم وهو "لتحقيق حريتنا وحريتنا" ، وقد نبعث أيضا هذه الفكرة من تاريخنا الأكثر حداثة . فقد برزت بولندا مرتين هذا العصر من خلال نسيران حروب مدمرة . ان قليلا من الأمم هي التي تستطيع ان تقدر اكثر من بلدي ثمن السلام ، فليس هناك من تعرض لوسائيل القتل والحرب كما تعرضت الأمة البولندية خلال الحرب العالمية الثانية التي بدأت بالغزو النازي لبولندا . ان جيلي هو الجيل الذي اضطر الى أن يعيش في الظلام لمدة ست سنوات ودفن الثمن الرهيب ، وهو اراقة الدماء البريئة وعانى من الدمار ، ومع ذلك فقد برز منتصرا صلب العزيمة من وسط رماد الحرب . وفي الواقع ، فانه في الفترة الوجيزة ، فترة جيل ، فقد انتشلنا بلدنا من دمار الحرب وبنينا مجتمعا عصريا في الدولة التي ولدت من جديد على أساس اشتراكي ، دولة للمرة الاولى في تاريخها ، يحف بها على حدودها ، حلفاؤها وأصدقاؤها ، تربط بينهم أيديولوجية ومصالح مشتركة وتحالف وتعاون أخوي .



وقد يتبين البعض لبعض لسمات الرومانتيكية أو المثالية البولندية في اقتراح هذا الاعلان ، وقد يكون هناك قدر من الحقيقة في هذا ، ولكن اسمحو لي أن اؤكد أن المبادرة التي أدت الى اقراره كانت نتاج واقعية بولندا المعاصرة فيما يتعلق بضرورة وامكانية منع نشوب حرب عالمية جديدة أو كارثة نووية تهدد بقاء البشرية . ولسنا نريد في المستقبل ان تشير الأجيال القادمة الى وقتنا على أنه فترة سبقت الحرب أو فترة تقع بين حربيين . ان اعلان اعداد المجتمعات للعيش في سلام يوفر برنامجا واقعيا بشأن كيفية جعل هذا الحلم حقيقة .

يدرك وفد بولندا تماما ان نجاح مبادرة الموافقة على الاعلان قد تحدد بعدد من العوامل من بينها الأهمية غير العادية لموضوعه والروح البناءة للتعاون والتفاهم بين أعضاء منظمنا . كل هذا لعب دورا حاسما . وأود في المقام الأول أن اؤكد من جديد تقديرنا العميق للمشاركين في تبني الاعلان الذين انضموا الينا مستلهمين بنفس المخاوف والقلق والافكار مثلنا . ومن ثم فاننا ندين بالفضل الخاص لوفود أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، بنن ، بلغاريا ، كولومبيا ، الكونغو ، تشيكوسلوفاكيا ، اثيوبيا ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، غانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، ويوغوسلافيا . فقد اسهمت هذه الوفود اسهاما بارزا في قضية اعداد المجتمعات للعيش في سلام .

ونتوجه بالشكر لأصدقائنا وحلفائنا دول المجموعة الاشتراكية على تأييدها الكامل غير المتردد للمبادرة منذ بداية صياغتها .

ونعبر عن مشاعر الامتنان الحقيقي لدول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للتأييد الذي لقيناه منها بروح جادة قائمة على الصداقة التقليدية والتضامن والتعاون مع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية . ونحن نعبر عن مشاعر الاعتراف والامتنان لدول المجموعة الغربية ، وخاصة دول غرب أوروبا لموقفها الجاد أثناء مشاوراتنا والتأييد الذي قدمته بنفس روح الحوار السياسي البناء والتعاون بين بلدي وبينها .

ويود وفد بولندا أن يناشد كل الوفود الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة أن تعطي اهتماما لاعلان اعداد المجتمعات للعيش في سلام في التقارير التي ستقدمها الى حكوماتها . لقد

اتخذت خطوة هامة فلنتأكد من أن التغييرات الخلاقة التي يتيحها الاعلان لن تعود الى الوراء .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : انني كرئيسكم ، أود أن أركز على أهمية الاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة توا لانه يمثل اعلانا أساسيا للمبادئ . فهذا البند له آثار بعيدة المدى وقد استلهمه المتبنون له دوافع نبيلة . وهذا النص يمثل علامة هامة في تاريخ منظمنا . سوف نبت الآن في مشروع القرار الثاني الذي عنوانه " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " . وقد طلب تصويت مسجل لها .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،  
 سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،  
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية  
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا  
 العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
 زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،  
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ،  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة  
 الامريكية

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ٢٨ (صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٤) عن التصويت

( القرار ٣٣ / ٧٤ )

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : ننتقل الان الى التصويت على مشروع القرار الثالث  
 الذى يتناول " تطبيق الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " . وقد طلب تصويت مسجل .  
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،  
 بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،  
 بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،  
 الرأس الأخضر ، امراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،  
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-  
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ،  
العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليريا ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،  
الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،  
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية  
المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا  
العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا  
الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ،

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٩ عن التصويت

( القرار ٣٣ / ٧٥ )

الرئيس ( الكلمة بالأسبانية ) : اطرح للتصويت الآن مشروع القرار الرابع الخاص بالحالة في نيكاراغوا . وقد طلب اجراء تصويت بندا<sup>٤</sup> الاسماء .  
اجرى التصويت بندا<sup>٤</sup> الاسماء .

ونظرا الى سحب اسم ملاوى في القرعة التي اجراها الرئيس دعاها الرئيس الى التصويت

أولا .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية - غينيا الألمانية ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، ايسلندا ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، مالي ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا .

المعارضون : نيكاراغوا ، باراغواي

المتنعون : بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، غانا ، غواتيمالا ،

هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، اسرائيل ، ساحل العاج ،

اليابان ، الاردن ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، ملاوي ، ماليزيا ،

ملديف ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،

عمان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، رواندا ، ساموا ، سيراليون ،

سنغافورة ، تايلند ، اوغندا ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات

المتحدة الامريكية ، زائير ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٤٥ عن التصويت

( القرار ٣٣/٧٦ ) .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند . هـ من

جدول الاعمال .

وسوف ادعو للكلام الممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد هارمون ( ليبريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : تعليلا لتصويتي ، فان الذى أثر

الى حد كبير على قرارنا بشأن جميع مشروعات القرارات التي عرضت سواء في اللجنة او في الجمعية العامة ، فان وفد ليبريا يود الادلاء ببيان موجز عن اعمال اللجنة الاولى ، خاصة فيما يتعلق بقراراتها ومساهماتها العامة في مهمة ضخمة حددتها لنفسها حتى تعمل على وقف سباق التسلح . هل نستطيع ان نقول اننا سجلنا قدرا من النجاح ؟ هذا هو السؤال الذى نطرحه على انفسنا . ونحن نشعر انه الى حد كبير ، والى مدى حافل بالوعود يمكن ان نرد على هذا السؤال بالايجاب .

انتي آمل الا ارى سرايا ، ولكن هناك دلائل على ان سباق التسلح قد ابطأ عما كان عليه في الجزء الاول من هذا العام . ان عناوين الصحف التي كانت تبرز سباق التسلح قد قل ابرازها له ، كما اننا نشعر ببوادى روعي عام للاخطار التي تترتب على سباق التسلح وتهددنا جميعا ، ذلك ان غالبية الحكومات التي كانت تسير في طريق سباق التسلح بدأت تعيد التفكير في ذلك ، وفيما يتعلق ببرامج التسلح الواسعة التي كانت قد اعدتها . انني اريد الاشارة الى روح التوفيق التي ظهرت من جانب الدولتين العظيمين .

ان محادثات سولت توضح أن هناك نواحي أقل سلبية ، وانه يمكن التوصل الى اتفاق . وهناك دولتان كبيرتان أخريان قد تعهدتا بالدخول في مفاوضات بشأن سباق التسلح في المستقبل : فرنسا وهي احدى الدول الكبرى قد طلبت الانضمام الى محادثات جنيف ، وكذلك بدأت الصين تتحرك نحو أداء دور هام في مجال نزع السلاح . وعلى هذا النحو ، يمكن القول بأن الدول الخمس الكبرى قد تحركت وتركت مواقفها المتفرقة ، وبدأ تعاونها يصبح أكثر فاعلية مما سيسهم الى حد كبير في الحد من سباق التسلح .

وفي اللجنة نفسها ، فقد شعرنا بدرجة من الارتياح تخفف من خيبة الأمل المريرة التي أعرب عنها عدد من الوفود بعد نتائج الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح . ومرة أخرى ، أود أن أحذر من أنه يجب ألا يخذعنا بصيص أمل قد بدأ يبرز في سماء ملهدة بالغيوم فيما يتعلق بالتسلح ، ولكن يجب أيضا ألا تعمينا الأشعة الاولى التي بدأت تسطع . وبما أننا قد دخلنا في نظام جديد لنزع السلاح - ويبدو أن هذا هو الاتجاه الجديد - فسوف نسير على نحو يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم . ونحن نعلم ان لكل موقفه بالنسبة الى استراتيجية نزع السلاح الجديدة ، وان كلمات النقد الحادة التي يدلي بها المتشائمون تحث على مداومة العمل ، وفي الوقت نفسه فان التفاؤل حتى ولو برره قدر صغير من النجاح ، فان ذلك يجعل عامل الرغبة يتزايد ، ويجعل الرأي العام اليائس يعتقد من جديد أن عملية نزع السلاح يمكن تحقيقها ، وهذا في حد ذاته أمر هام \* .

والواقع ان اللجنة قد بلغت هدفها المنشود في وقف سباق التسلح ، وذلك من خلال مناقشاتها المستفيضة وقراراتها الاربعة . وبإرى وفد بلادي ان مفهوم نزع السلاح القديم قد أصبح عتيقا ، ويجب ان يحل محله مفهوم جديد فيما يتعلق بدور العسكرية في عالمنا المتطوّر . ان المفاهيم الكثيرة الجديدة التي برزت في لجنتنا قد أضافت عنصرا جديدا الى النظرة الشاملة لأوضاع التسلح وبخاصة في مجال الأسلحة النووية . ونحن نأمل في أنه سوف تسفر هذه الأفكار عن فلسفة جديدة لنزع السلاح .

\* تولى الرئاسة ( نائب الرئيس ) السيد ماينا ( كينيا ) .



ومن ثم ، فاننا عندما نسير نحو مجال جديد من التفكير ، نجد أن اللجنة قد ربطت - بشكل أوثق - نزع السلاح بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبالعلاقات المتغيرة في مجال السلام والأمن ، كما اتخذت اتجاهها يجعل الاتفاقيات السياسية اتفاقيات ملزمة قانونا . ومن الناحية التكتيكية ، فان اللجنة قد اتبعت بالنسبة الى اتخاذ القرارات نظاما ديمقراطيا ، بمعنى تحقيق المساواة بين الدول ، كما جعلت مشكلة نزع السلاح تدخل في نطاق الأمم المتحدة . وهكذا فقد أنشئت اللجنة المعنية بنزع السلاح ذات العضوية الشاملة ، والمجلس الاستشاري الذي يضم شخصيات بارزة . ومن ثم فان قضية نزع السلاح يمكن الآن أن تصبح من مشكلات الأمم المتحدة الحقيقية .

لقد أدت اللجنة الأولى جميع مهامها بنشاط وعلى نحو خلاق مما يدعو الى التفاؤل في توقعاتنا . ويطيب لي أن أقول أن الفضل الكبير في العمل الذي تم بنجاح يعود الى رئيس اللجنة السيد ايكا باستنين من فنلندا ، ففضل مهارته وصبره وحنكته كرجل دولة ، قد جعل أعمال اللجنة الحافلة تسير بهروح الجدوية وفي جو من التعاون الودي ، كما استطاع بمهارته الكبيرة أن يجعل سفينتنا تصل الى الميناء وترسو فيه . ان وفدى يشيد ايضا بمعاونيه وبجميع أعضاء الأمانة والموظفين الذين فرض عليهم جدول الأعمال الحافل صعوبات لم يكن لها مثيل من قبل ، وقد قاموا بعملهم بنجاح بارز .

ان ليبريا ، في هذه القاعة ، تحيي بشكل خاص رئيسنا الذي أسهم الى حد كبير في نجاح الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

كما نشيد ، بطبيعة الحال ، بالسيد كورت فالدهايم الأمين العام الممتاز الذي ، رغم المشكلات الكثيرة التي فرضت عليه بسبب زيادة أعمال مجلس الأمن ، ورغم المشكلات السياسية والادارية ، قد استطاع أن يواجه بالتوفيق والنجاح جميع هذه الأعباء . كما أننا ندين بالشكر له لحسن قيادته ومهادرته بجعل دفعة نزع السلاح تستمر مع جهودنا المقبلة .

وأخيرا ، فانني أود أن أنهى حديثي بكلمة هامة لكي تسجل ، وهي أن تصويتات ليبريا في جميع القرارات قد اتسمت بالموضوعية وفقا لسياستنا التي تعمل على تلمس الحلول السلمية للمشكلات العالمية بدلا من تهديدات الحرب واللجوء الى المواجهة .

السيد باليتا (الهانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية الهانيا الاشتراكية الشعبية ، يود أن يحيط الجمعية علما ببعض الأفكار لكي يعلل تصويته بشأن مشروع القرار المتعلق بالاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلام . ان نص هذا الاعلان يتضمن كثيرا من المبادئ المعروفة منذ زمن طويل ، والواردة في عديد من الوثائق السابقة لمنظمة الأمم المتحدة أو هيئات دولية أخرى . ان هذه المبادئ واردة في اطار لم يضاف اليه أى عنصر جديد له مغزى .

ان النص يتضمن ايضا بعض الصياغات والافكار التي قد تفسر تفسيراً مختلفاً عن التحليل التاريخي وعن التطور الحالي للموقف الدولي ، او عن تحليل التقرير الذي قدمته القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة الموجودة في عالم اليوم . ولكي نقيم هذا التقرير ، علينا ان نأخذ في الاعتبار ان المبادئ الواردة في الاعلان قد تم انتهاكها باستمرار من جانب اعداء السلام والبشرية . ان الدول الامبريالية الكبرى ، قد انتهكت هذه الحقوق دائما . ان مشكلة السلام والحرب هي مشكلة دائمة ، ومع ذلك يجب القول بأن مصادر الحرب لم توضح الاخطار الحقيقية التي تهدد السلام في العالم .

اننا نعتقد ان مشاكل الحرب والسلام لا يمكن تفسيرها عن طريق عبارة واحدة تقول ان الحرب تبدأ من عقول البشر ، وانه في عقول البشر يجب ان نبني الدفاع عن السلم .

اننا لا نستطيع ان نؤيد الافكار التي تحاول ان تلمح بأن من يشن الحرب لا يكون مستعداً للسلم . ان اسباب الحرب معقدة للغاية ، وان الحروب المتعددة ان هي الا نتيجة لبعض التطورات التاريخية للدول في حقبات مختلفة من الزمان . ان الاسباب الرئيسية لحروب العدو وان هي السياسة العدوانية للدول الكبرى الامبريالية ، وهي تكمن في جهود الامبريالية والامبريالية الاشتراكية من اجل القضاء على حرية الشعوب .

وفي الواقع ، فان خطر الحروب الكبيرة ، بما في ذلك الحرب العالمية والحرب النووية ، قائم طالما ظلت الامبريالية في سياساتها ، كما ان احتمال بدء الحرب العالمية سيبقى قائماً بمعارضـة السياسة العدوانية للدولتين العظميين وللدول الامبريالية . ان خطر مثل هذه الحرب يمكن القضاء عليه اذا ما اخذت الشعوب من ايديها مصيرها ، وكذا قضية السلام .

ولهذه الاسباب التي ذكرها وفد البانيا ، فانه لم يشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الاولى A/33/486 . ان وفد البانيا لم يشترك ايضا في التصويت على مشروع القرار الثالث الذي اوصت به اللجنة الاولى في نفس التقرير ، حيث ان لديه بعض التحفظات على بعض الفقرات . ففي رأينا ان الموقف الدولي لا تلوح فيه اية علامات مشجعة تجاه تعزيز الامن الدولي . ان السلام والامن في العالم لا يزالان مهددين اكثر من اى وقت مضى بسبب السياسة العدوانية للدولتين العظميين وغيرهما من الدول الاخرى . كما ان بؤر التوتر ما زالت موجودة في كل مكان ، وكذلك بؤر الانفجار .

وبالنسبة الى الفقرة العاشرة من مشروع القرار الثالث الخاص بما يسمى بالأمن في أوروبا والموقف في البحر المتوسط ، فاننا على ثقة من انه بعد مؤتمر ما يسمى بالأمن الاوروبي لم يتغير اي شيء في أوروبا ان مؤتمر بلغراد قد اظهر مرة اخرى ان مقدرات مؤتمر الأمن في أوروبا قد ظلت حبرا على ورق ، فمازالت أوروبا مركزا للقواعد العسكرية للدولتين العظميين ، كما ان الجيوش الأمريكية والسوفياتية مستمرة في البقاء في اراضي دول اوروبية عديدة . وكذلك فان كتلتي حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو العدد وانيزن تدعات قدرتيهما العسكريتين وميزانيتيهما الحربيتين . وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض الدول الامبريالية تحاول اثاره التوتر في أوروبا .

وفي البحر الأبيض المتوسط لا يزال الموقف معقدا . فهناك يؤثر توتر في هذه المنطقة ، وقد ركزت الدول الكبرى قواتها العسكرية ومراكز القوى للسيطرة على بلاد هذه المنطقة . وفي رأينا ان اعلان مناطق في العالم كمناطق سلم لا يبعد شبح الحرب . ومن ثم ، فانه يجب ان نعمل من اجل السلام والأمن في البحر الأبيض المتوسط عن طريق القضاء على القواعد العسكرية الموجودة فيه ، ومنع اساطيل الدولتين العظميين من الدخول في موانيهم للتزود بالمؤن او لما يسمى بالزيارات الودية .

السيد ايلان (اسرائيل) ( الكلمة بالانكليزية ) : اود ان اعلل تصويت اسرائيل بشأن

مشروع القرارين الاول والثالث . ان الاشارة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان في القرار الاول اشارة مبهمه وغير ملائمة ، ويبدو وانها قد اضيفت كفقرة عابرة . وبسبب اهتمام اسرائيل بانتهاكات حقوق الانسان ضد اليهود وخاصة في الاتحاد السوفياتي ، فقد تعين على اسرائيل الامتناع عن التصويت على القرار ، رغم اننا نتفق اتفاقا تاما مع الفكرة الاساسية لهدفه المعلن .

اما القرار الثالث ، فسهو وثيقة مصاغة بطريقة مائعة مليئة بالكليشيهات السياسية التي اصبح بعضها مجرد كلمات مختارة تستخدم في مجال حقوق الانسان ، وتفسير من جانب واحد للميثاق . ان هذا القرار يتضمن (١) فقرة في الديباجة ثم (٤) فقرة في المنطوق ، ولا يوجه من بينها جميعا اية فقرة تقدم فكرة جديدة بناءة نحو تعزيز السلام العالمي .

وعن طريق الاشارة في الفقرة (١) من الديباجة الى المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية ، فان مشروع القرار يستلهم مقررا آخر رفضته جميع الدول التي يتمتع فيها الفرد بحرية الكلمة . وانا كانت الحرية السياسية في العالم اوسع نطاقا ، فكانت معظم الدول حرة في الاعراب عن استيائها للمتلاعب

بالاهداف النبيلة في اطار ممارسة عبارات معادية للسامية . وفي البلدان التي توجد فيها صحافة حرة ، فسوف يتم تجاهل القرار الثالث ، كما حدث من قبل بالنسبة الى قرارات عديدة للجمعية العامة . واذا ما تمت الموافقة على مزيد من القرارات من هذا النوع ، فان تجاهل الامم المتحدة سيزداد كلما كان هناك سعي جاد نحو السلام . ولذلك فان اسرائيل قد صوتت ضد مشروع هذا القرار .

السيد فولسر ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : حينما طرح مشروع القرار

الذي اعتمدتوا والمعنون " الموقف في نيكاراغوا " للتصويت عليه في اللجنة الاولى ، فقد امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه ، وقلنا اننا سنولي الموضوع مزيدا من البحث . واود ان اوضح اننا تلقينا التعليمات بتأييد هذا القرار اليوم ، وتسجيل بعض تحفظاتنا على بعض نواحي الصياغة فيه ، وبتفسير تصويتنا من صالح هذا المشروع .

ان القرار يتحدث عن الموقف في نيكاراغوا وعن التوترات بين نيكاراغوا وبين الدول المجاورة لها . وتشعر حكومة بلادي بالقلق ازاء التوترات التي نشأت بين نيكاراغوا وبين بعض جيرانها . ونحن ندرك ان جهودا اقليمية تبذل الآن للتخفيف من هذا التوتر ونتمنى لهذه الجهود كل نجاح .

اما فيما يتعلق بالموقف داخل نيكاراغوا نفسها ، فاننا نعتقد ان صياغة القرار واسعة دون مبرر كما انها غير دقيقة . وفي رأينا ان هناك ناحية واحدة في الموقف الداخلي لاية دولة عضو تستطيع الامم المتحدة ان تهتم بها اذا ارادت ان تتصرف وفقا للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، وهي احترام حقوق الانسان .

وكما قلنا دائما من قبل ان الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان داخل اراضي دولة عضو - يمكن ان تصبح مصدر قلق مشروع لهذه المنظمة . وبالطريقة التي صيغ بها مشروع القرار فبعض أحكامه - وبصفة خاصة الفقرة ٢ من المنطوق - قد تحتمل تفسيراً هو ان الجمعية العامة تشغل نفسها - بنواحي أخرى للوضع الداخلي في نيكاراغوا .

وفي ضوء المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق فان وفد بلادى لا يستطيع ان يقبل السماح بمثل هذا التفسير وفقاً لفهمنا للميثاق ، يجب أن نعتبر جميع الاشارات في مشروع القرار هذا الى الموقف الداخلي في نيكاراغوا موجهة فقط الى انتهاكات حقوق الانسان .

وخلال الشهور الماضية كتبت تقارير مستمرة عن انتهاكات صارخة وواسعة النطاق لحقوق الانسان في نيكاراغوا . كثير من هذه التقارير تم الاعلان عنها وسببت قلقاً كبيراً . وتشعر حكومة بلادى بالقلق ازاء هذه التقارير ، وتشعر بالقلق الشديد على موقف حقوق الانسان في نيكاراغوا . وفي ضوء مزيد من البحث منذ التصويت في اللجنة الاولى ، فقد تبين انه من الصواب تأييد هذا المشروع بشرط التحفظات والتعليقات التي قدمناها كاعراب عن هذا القلق العميق والمستمر .

وفي الختام ، أود ان انتهز هذه الفرصة لأعبر عن أمل حكومة بلادى الخالص في أن الجهود الاقليمية المذكورة في الفقرة التنفيذية ٦ من مشروع القرار والتي تهدف الى ايجاد حل سلمي للنزاع في نيكاراغوا واحترام حقوق الانسان في ذلك البلد سوف تكفل بالنجاح .

السيد ترنسترم ( السويد ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى لم يعهد للتصويته عندما اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار الاول الخاص " بالاعلان بشأن اعداد المجتمعات للحياة في سلم " الذي ورد في الوثيقة A/33/486 .

وأود أن أدلي بتعقيبات قليلة على هذا القرار بسبب الشكوك التي أعربنا عنها في قرارات أخرى بشأن صواب الادلاء باعلانات من هذا القبيل . اننا نعتقد انه من الالهية بمكان ان تبذل الجهود لوضع أسس المستقبل السلمي للانسانية ، الا ان لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق بالنص الذي اعتمده منذ لحظة . ان بعض الصيغ قد تشير سوء فهم لروح ونطاق المواثيق والاعلانات الدولية ، وخاصة في مجال حقوق الانسان . ونود ان نرى انعكاساً أقوى لاعلان حقوق الانسان وللميثاقين الدوليين الخاصين بذلك . كما ان لدينا تحفظات بشأن الاختيار الانتقائي وانعكاس الوثائق الدولية في هذا الخصوص .

ومن ثم فان النص الذي اعتمده تولا لا يبعدنا عن الميثاق ولا عن اعلان العلاقات الودية ، ولا عن الوثيقة الختامية لهلسنكي ، فبالنسبة لنا ان كل هذه الوثائق ذات أهمية متساوية . وفي رأينا ان الظروف الاساسية للسلام كانت ستعكس على نحو أفضل اذا ما أختيرت صيغة تشتمل على مطالب أقل في المجالات التي ذكرتها .

السيد أليوت ( بلجيكا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان بلجيكا رأت انها يجب أن تصوت في صالح مشروع القرار الرابع الوارد في الوثيقة A/33/486 والخاص بالموقف في نيكاراغوا . اننا نعتقد بأن نداءه الى احترام الحقوق الانسانية للمدنيين في نيكاراغوا واحترام وحدة أراضي الدول المجاورة أمر مهم . ان بلادي تأمل في أن السلطات الحكومية في نيكاراغوا سوف تصفي الى هذا النداء باعتباره نداء خاليا من العداة . وأود ان أقول ان حكومة بلادي سعيدة بالمعلومات التي وصلت اليها عن الجهود التي تبذل من أجل التوصل الى حل سلمي للخلاف بين الأطراف . ان حكومة بلجيكا تعرب عن أملها في أن هذه الجهود سوف تنجح في وقت قريب ، وان تستمر الوساطة التي تقوم بها منظمة الدول الامريكية دون حاجة لان تتدخل منظماتنا في هذا الشأن .

السيد دي بيتيس ( اسبانيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان التصويت الايجابي لوفد بلادي فيما يتعلق بمشروع القرار الرابع الخاص بالموقف في نيكاراغوا يجب ان يفهم في ضوء الأهمية التي نعلقها على مشكلة حقوق الانسان .

وفي هذا الصدد أود ان أذكر بما قاله بلادي منذ أيام في اللجنة الثالثة :  
" ان الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في أي مكان كان يجب اذانتها دون امكان الزعم بأنها تدخل في اختصاص الشؤون الداخلية للدول " .

السيد ايرسن ( تركيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد تركيا لم يتمكن من الاشتراك في التصويت في اللجنة الاولى على مشروع القرار الخاص بالوضع في نيكاراغوا ، لانه لم يتوفر لدينا الوقت الكافي للحصول على تعليمات . وحيث اننا تلقينا تعليمات من حكومتنا للتصويت لصالح مشروع القرار في الجمعية العامة فاني اغتتم هذه المناسبة لادلي بالتوضيح التالي .

وان نأخذ في الاعتبار فحوى مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/33/486 ، الذي اعتمده الجمعية تحت البند . ه من جدول الاعمال ، فانه يمكنني القول ان وفدى يوافق على كثير من التحفظات التي ابدتها وفود عديدة والتي أيدت الرض عند مناقشته في اللجنة الاولى . ولكننا نرى في الوقت نفسه ان هذه حالة استثنائية بسبب فاجعة انسانية بلغت ابعادا خطيرة ذات طابع دولي ومن ثم ، فلقد صوتنا لصالح مشروع القرار لاعتبارات انسانية ولم ننظر الى الاعتبارات القانونية الشكلية: ولهذا فاننا نريد ان يسجل في المحضر موقفنا الذي يعتبر ذا طابع خاص بسبب هذه الحالة الاستثنائية .

والآن لدى كلمة بشأن مشروع قرار آخر من مشاريع القرارات الاربعة . ان وفد تركيا قد اوضح في اللجنة الاولى تحفظاته بشأن مشروع القرار الثالث الذي ورد في الوثيقة A/33/486 . وقد عبرنا عن الأسف ان وجدنا انفسنا مضطرين الى الامتناع عن التصويت . ولا نريد تكرار ذكر الاسباب التي حملتنا على ذلك ، الا انني - بكل بساطة - اذكر المشاركين في تقديم مشروع القرار بأن هذه النصوص التي تعالج على نحو شامل تعزيز الأمن الدولي ، والتي تنطوي على عناصر حيوية للانسانية تستحق الاعداد الاكثر اتقانا والنص الافضل ، حتى تحصل على اغلبيه اكبر ، واكثر وتنوعا . وعندئذ كان من الممكن لو قد بلادي ان يكون من مؤيدي هذا النص ولكن الوضع مختلف كثيرا . ونحن نأسف باخلاص لذلك .

السيد بيزا ايسكالانتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد طلبت الكلمة لكسي

عبر عن امتناني للوفود التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار الرابع بشأن الموقف في نيكاراغوا . واود أن اشكر اولئك الذين تحدثوا نيابة عنا . وبصفة عامة ، اود ان اشكر الامم المتحدة على هذا القرار الذي يمثل اعلى صوت لتشجيع شعب نيكاراغوا ، والشعوب الاخرى التي تعاني .

وفيما يتعلق بكوستاريكا واو ولا وقبل كل شيء فيما يختص باكثر من مليونين من اهالي نيكاراغوا

الذين بدأوا يتطلعون الى الحرية ، فان هذا يشكل علامة على الطريق .

ونحن ندين بالشكر لافغانستان ، وانغولا ، والجزائر ، وكوبا ، وغينيا - بيساو ، وبنما ،

واليمن الديمقراطية ، وفيتنام ووفود الأرجنتين ، وكولومبيا ، وكوبا ، وقبرص ، وايطاليا ، والمكسيك ،

وفنزويلا ، التي دافعت بطريقة مقنعة وذكية عن مشروع القرار في الجلسة العامة ، وكذلك في اللجنة .

ان القرار الذي وافقنا عليه توا ستكون له اصدائه في جميع ارجاء امريكا اللاتينية والعالم بأسره باعتباره

شرفا يسبغ على التزام الامم المتحدة بالدفاع عن قضايا السلام والحرية في جميع انحاء العالم .



نظر البنود ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، و ٦٦ من جدول الاعمال

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

- ( أ ) تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الأول ) ( A/33/399 ) ؛  
 ( ب ) تقرير اللجنة الخامسة ( A/33/444 ) ؛  
 ( ج ) اقرار تعيين المدير التنفيذي : مذكرة من الأمين العام ( A/33/504 )

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية :

- ( أ ) تقرير اللجنة الثانية ( A/33/415 ) ؛  
 ( ب ) اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية :  
مذكرة من الأمين العام ( A/33/513 ) .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة : تقرير اللجنة الثانية ( A/33/412 ) .

المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية ( A/33/443 ) .

جامعة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية ( A/33/463 ) .

قدم السيد ثيوفيليو ( قبرص ) ، مقرر اللجنة الثانية تقارير اللجنة ( A/33/399 و A/33/

415 و A/33/412 و A/33/443 و A/33/463 ) . ثم تحدث كما يلي :

السيد ثيوفيليو ( قبرص ) مقرر اللجنة الثانية ( الكلمة بالانكليزية ) : يشرفني أن  
أقدم تقارير اللجنة الثانية بشأن البنود الخمسة التالية من جدول الأعمال : البند ٦٠ " منظمة  
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " ، والبند ٦٢ " الانشطة التنفيذية من أجل التنمية " ، والبند ١٣  
" برنامج الأمم المتحدة للبيئة " ، والبند ٦٤ " المشاكل الغذائية " ، والبند ٦٦ " جامعة الأمم  
المتحدة " . وهي واردة في الوثائق A/33/399 ( الجزء الاول ) ، A/33/415 ، A/33/412 ،  
A/33/443 و A/33/463 .

وفي تقرير اللجنة بشأن البند ٦٠ المسنون " منظمة التنمية الصناعية " والوارد في الوثيقة A/33/399 ، فان جميع مشروعات القرارات الواردة في الفقرة ١٣ قد اعتمدت في اللجنة دون تصويت . وفي الفقرة ٣٢ بشأن البند ٦٢ المسنون " الانشطة التنفيذية من أجل التنمية " والوارد في الوثيقة A/33/415 ، فقد أوصت اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشاريع القرارات الستة ومشروعي المقررين .

ان كل مشروعات القرارات والمقررات فيما عدا مشروع القرار السادس ، قد وافقت عليها اللجنة بدون تصويت . ان مشروع القرار السادس بعنوان " صندوق الأمم المتحدة الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية " قد وافقت عليه اللجنة بأغلبية ٤٥ مقابل لا أحد وامتناع ١٨ عن التصويت . وفي تقرير اللجنة الخاصة بالبند ٦٣ برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الوارد في الوثيقة A/33/412 ، فان كافة القرارات قد اعتمدت دون تصويت فيما عدا مشروع القرار الرابع . وان اللجنة اعتمدت الفقرة ٤ من هذا المشروع بالتصويت نداءً بالاسم بأغلبية ٨٩ مقابل ٧ وامتناع ٢٦ عن التصويت وان مشروع القرار في مجموعه تم اعتماده بأغلبية ٩٠ مقابل لاشئ وامتناع ٨ عن التصويت . وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى مرفق الوثيقة A/33/412 ، التي تتضمن مشروع قرار مقدم في اطار هذا البند وان اللجنة قد اعتمدت قرارا يحيل هذا المشروع المعنون " التلوث البحري " الى الجمعية العامة الرابعة والثلاثين لبحثه . أود كذلك ان أسترعي انتباه الجمعية العامة الى البيان الذي قدمه ممثل فرنسا باسم مقدمي المشروع فيما يتعلق بمشروعات القرارات هذه بعد اعتماد مشروع المقرر باحالتها الى الدورة التالية للجمعية العامة . وان هذا البيان وارد في الوثيقة A/C.2/33/SR.51 . وأود كذلك ان أحيط الجمعية علما بأن كندا والنرويج والسنغال قد انضمت الى قائمة مقدمي مشروعات القرارات .

وان تقرير اللجنة فيما يتعلق بالبند ٦٤ الخاص " بالمشاكل الغذائية " والوارد في الوثيقة A/33/443 يتضمن مشروع قرار تم اعتماده دون تصويت .

وفي فقره ١٠ من التقرير حول البند ٦٦ الخاص بجامعة الأمم المتحدة الوارد في الوثيقه A/33/463 ، فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة دون تصويت .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف الاعضاء فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الثانية الى الجمعية العامة تنعكس في المعاضر الموجزة للجنة . وان الجمعية العامة سوف تنتقل الان لبحث الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية الخاص بالبند ٦٠ من جدول الأعمال وعنوانه " منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي " . وقد ورد التقرير في

وسوف نتخذ الآن قرارا فيما يتعلق بمشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٧ من الجزء الأول من تقريرها A/33/399 .  
 ان مشروع القرار الاول يتعلق بالمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .  
 وان تقرير اللجنة الخامسة الخاص بالترتيبات المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار الأول وارد في الوثيقة A/33/444 .

وان اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار الأول بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الاول ( قرار ٣٣ / ٧٧ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : وبالنسبة لمشروع القرار الثاني المعنون : " التعاون من أجل الانماء الصناعي " فان اللجنة الثانية قد اعتمدته دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد القرار الثاني ( قرار ٣٣ / ٧٨ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان مشروع القرار الثالث يهدف الى تنقيح قائمة الدول التي يمكن انتخابها للاشتراك في عضوية منظمة الانماء الصناعي . ان اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار ( قرار ٣٣ / ٧٩ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أدعو السادة الممثلين الى الانتقال الى بحث الوثيقة A/33/504 وهي تتضمن مذكرة قدمها الأمين العام بشأن البند ٦٠ ( د ) " باقرار تعيين المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " . واقترح الامين العام في مذكرته اعادة تعيين السيد عبد الرحمن خان كمدير تنفيذى لمدة جديدة قدرها اربع سنوات تنتهي في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .

هل لي ان أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تقر هذا التعيين ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٦٠ من

جدول الأعمال .

سوف تنتقل الجمعية العامة الآن الى دراسة تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٢ الخاص

بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . وان هذا التقرير وارد في الوثيقة A/33/415 .

وسوف نصدر الآن قرارا حول مشروعات القرارات الستة ومشروع المقررين التي أوصت بها

اللجنة الثانية والمذكورة في الفقرتين ٣٢ ، ٣٣ من التقرير A/33/415 .

وسوف نبحث أولا مشروعات القرارات الستة الاولى من تقرير اللجنة الثانية في الفقرة ٣٢ من

تقريرها .

ان مشروع القرار الاول عنوانه " صندوق الامم المتحدة للطفولة " . وان اللجنة الثانية قد

اعتمدت مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو

نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول ( قرار ٣٣ / ٨٠ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان مشروع القرار الثاني يستهدف احتياجات أطفال

اللاجئين الفلسطينيين في مجال الصحة . وان اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون

تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني ( قرار ٣٣ / ٨١ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان مشروع القرار الثالث يتعلق بتقرير مجلس ادارة

برنامج الامم المتحدة الانمائي . وان اللجنة الثانية قد وافقت على مشروع القرار الثالث دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث ( قرار ٣٣ / ٨٢ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الرابع بعنوان " السنة الدولية للطفولة " . وقد وافقت اللجنة الثانية على هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٣/٨٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أما مشروع القرار الخامس فيتناول " برنامج متطوعي الأمم المتحدة " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

• ووفق على مشروع القرار الخامس (القرار ٣٣/٨٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومشروع القرار السادس بعنوان " صندوق الأمم المتحدة الخاص بالدول النامية غير الساحلية " وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيليلوروسيا الاشتراكية ، السوفياتية ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، اسرائيل ، ساحل العاج ، هامايكا ، الاردن ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليهريا ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،

عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .  
ووفق على مشروع القرار السادس بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت ( القرار ٣٣ / ٨٥ )\*

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الان الى مشروع المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٣٣ من تقريرها (A/33/446) .  
مشروع المقرر الأول يتصل بـ " النظام الداخلي لعقد المؤتمرات " . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع المقرر الأول دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الأول .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اما مشروع المقرر الثاني فيتناول " المصروفات الادارية لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال " . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع المقرر

\* ثم بعد ذلك أبلغ وفدا كوبا ونيكاراغوا الامانة العامة انهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين لمشروع القرار .

الثاني دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تبحر الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٣ بعنوان "برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة" . التقرير وارد في الوثيقة A/33/412 .

والآن أعطي الكلمة لممثل الكونغو الذي يرغب في الادلاء ببيان نيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد بيكوتا (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : أود فقط أن اذكر أن البلدان التالية هي التي أوصت المجموعة الافريقية بترشيحها لشغل المقاعد المخصصة للمجموعة الافريقية في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي : بوروندي ، بوتسوانا ، غينيا ، ملاوى وأوغندا . أما المرشح السادس فسنعلن عنه مستقبلا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نتخذ مقرا حول مشروعات القرارات الأربعة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٢ من تقريرها (A/33/412) . ان مشروع القرار الأول يتصل بـ "تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة" . وقد وافقت اللجنة الثانية على هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٣/٨٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثاني هو بعنوان "التعاون في شؤون البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر" . وقد وافقت اللجنة الثانية على هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٣/٨٧) .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثالث يتناول " التدابير الواجب اتخاذها لصالح المنطة السودانية الساحلية " . وقد وافقت اللجنة الثانية على هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٣/٨٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نجرى التصويت حول مشروع القرار الرابع بعنوان " خطة العمل لمكافحة التصحر " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بروندي ، كندا ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،

السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،  
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات  
 العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،  
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، نيجيريا ، هولندا ، جمهورية  
 اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الولايات المتحدة الامريكية .

واعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٠ عن التصويت

• (القرار ٣٣/٨٩)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : البند ٦٣ من جدول الاعمال والمعنون "برنامج الامم المتحدة للميثة " . ان تقرير اللجنة الثانية وارد في الوثيقة A/33/412 . والان ادعو الممثلين لتوجيه انتباههم الى الفقرة "٢٣" A/33/412 التي تتضمن مشروع المقرر الموصى به من قبل اللجنة الثانية . فان لم استمع الى أى اعتراض فسوف اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر .

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : انني ادعو الممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت الى الكلام .

السيد بالميرو ( البرازيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى يود أن يكرر البيان الذى أدلىنا به في اللجنة الثانية بشأن اعتماد القرار ( A/C.2/33/L.14/Rev.1 ) . ويود الوفد البرازيلي أن يعرب عن تقديره للطريقة الايجابية التي ادار بها وفد السويد المشاركات المتعلقة بهذا الموضوع وللجهود التي أدت الى القرار الذى اعتمدها والذي لم نعترض عليه رغم الاشارة الواردة في النص الى الوثائق التي لدينا تحفظات بشأنها .

السيد شاشانك ( الهند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد يود ان يكرر تحفظه الذى قدمه في اللجنة الثانية بالنسبة الى اعتماد مشروع القرار الثاني .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد انتهينا من نظر البند ٦٣ من جدول الاعمال وسوف ننتقل الان الى البند ٦٤ من جدول الاعمال ، والمعنون : "المشاكل الغذائية" . وتقرير اللجنة الثانية بشأن هذا الموضوع وارد في الوثيقة ( A/33/443 ) . وسوف نتخذ الان قرارا بشأن مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/33/443 .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار ( قرار ٣٣ / ٩٠ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد انتهت الجمعية الان من نظر البند ٦٤ من

جدول الاعمال .

### نظر البند ١٨ من جدول الاعمال

#### انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نشر الآن في انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية

الصناعية . وذلك لكي يحل محل الاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ( ٣١ كانون الاول / ديسمبر

١٩٧٨ .

والاعضاء الخمسة عشر الذين انتهت مدة عضويتهم هم : الصين ، الدانمرك ، جمهورية

المانيا الاتحادية ، اليونان ، غرينادا ، ايران ، العراق ، المكسيك ، نيجيريا ، رومانيا ، تركيا ،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا

وفنزويلا .

وانني أود أن أذكر الاعضاء بأنه بعد أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، فان الدول الآتية

سوف تبقى أعضاء في مجلس التنمية الصناعية وهي : الأرجنتين ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، بلغاريا ،

تشار ، اليمن الديمقراطية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، هنغاريا ، الهند ،

ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، هولندا ، النرويج ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، سيراليون ، السودان ،

سوازيلند ، سويسرا ، تايلند ، تريزيداد وتوباغو ، تونس ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية . ولذا فان هذه الدول لا يعاد

انتخابها .

وبمقتضى المادة ٩٢ من النظام الداخلي يجب أن تتم جميع الانتخابات بالاقتراع السري ،

ولن تكون هناك أية تعيينات .

ورغم ذلك أود أن أذكر بتوصية المكتب المعتمدة من قبل الجمعية العامة في جلستها العامة

الرابعة في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، والتي تقضي بأنه :

يتعين على الجمعية العامة أن تصرف النظر ، كلما رأت ذلك مناسباً ، عن عملية الاقتراع التي تستغرق كثيراً من الوقت ، وذلك في حالة الانتخابات التي تتم ، دون منافسة ، فيما يتعلق بالهيئات الفرعية . ( A/33/250 Para.15 ) .  
وعلاوة على ذلك ، أود أن أذكر بأنه قد تم التخلي عن إجراء انتخاب الأعضاء في الدورات العامة ٣١ و ٣٢ - فيما عدا مجموعة واحدة - وذلك عند انتخاب أعضاء مجلس التنمية الصناعية .

حتى توفر الوقت للجمعية العامة ، فإني اقترح ان يوافق الاعضاء على التخلي عن الاقتراع السري - مرة أخرى - بمناسبة هذه الانتخابات ، واذ كان عدد المرشحين ، الذين تؤيدهم مجموعة اقليمية خاصة ، تتفق مع عدد المقاعد المطلوب شغلها من هذه المجموعة . ففي هذه الحالة فان أولئك المرشحين سوف يعلن انتخابهم . اذا لم أسمع اية معارضة سوف اعتبر ان الجمعية تقرر اجراء الانتخاب على هذا الاساس .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اعطي الكلمة لرئيس المجموعة الآسيوية ممثل العراق .

السيد ناصف ( العراق ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يشرفني ، باسم المجموعة الآسيوية ، ان أحيط الجمعية العامة علما بان مشكلة الانتخابات في مجلس التنمية الصناعية قد تم حلها . ان الدول المرشحة للمناصب الثلاثة الشاغرة من المجموعة الآسيوية هي : الصين ، ماليزيا والعراق . انني ، باسم المجموعة الآسيوية احيي وفدى ايران ومنغوليا اللذين بفضل تعاونهما أمكنا ان نتقدم بقائمة موحدة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أقول ان رؤساء المجموعات الاقليمية قد افادوني بالترشيحات التالية .

بالنسبة الى المقاعد الستة من القائمة ( أ ) : بوروندى ، الصين ، العراق ، ماليزيا ، نيجيريا ، توغو ؛ بالنسبة الى المقاعد الخمسة في القائمة ( ب ) : استراليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، مالطا ، تركيا ، والمملكة المتحدة ؛ والنسبة الى المقاعد الثلاثة في القائمة ( ج ) : غواتيمالا ، المكسيك ، بنما ؛ والنسبة الى المقعد الوارد في القائمة ( د ) : بولندا .

بما أن عدد الترشيحات التي تبنتها كل المجموعات تتلاءم وعدد المقاعد المطلوب شغلها ، فإني اعلن ان هؤلاء المرشحين الاعضاء في مجلس التنمية الصناعية سوف يبدون عملهم في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ذلك التاريخ الاخير .

بذلك نكون قد انتهينا بحثنا للبند ١٨ من جدول الاعمال .

### البند ١٩ من جدول الاعمال

#### انتخاب عشرين عضوا لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تواصل الجمعية العامة عملها وتنتقل الى انتخاب العشرين عضوا في مجلس ادارة صندوق التنمية الصناعية ، الذين ستنتهي مدتهم في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

ان الاعضاء العشرين الخارجين هم : بلجيكا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، قبرص ، اليونان ، غرينادا ، هنغاريا ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، بيرو ، بولندا ، رواندا ، الصومال ، تايلاند ، توغو ، أوغندا ، المملكة المتحدة ، وأوروغواي ، هذه الدول الاعضاء يمكن اعادة انتخابها .

أود أن أذكر الاعضاء بأنه بعد ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، فان الدول التالية ستظل أعضاء في مجلس الادارة ، وهي : الجزائر ، الارجننتين ، النمسا ، بنغلاديش ، البرازيل ، بلغاريا ، كندا ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، غواتيمالا ، اندونيسيا ، ايران ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، هولندا ، النرويج ، باكستان ، الفلبين ، رومانيا ، السنغال ، اسبانيا ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، وزائير . لذلك فان تلك الدول لا تجوز اعادة انتخابها .

طبقا للمادة ٩٢ من لائحة الاجراءات ، فان الاقتراع يجب ان يكون سرى دون ذكر أسماء . اسمحو لي ان أذكر الاعضاء مع ذلك بتوصية اللجنة العامة التي اعتمدها الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة بتاريخ ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، والتي تشير الى ان " الجمعية العامة يتعين عليها - اذا ما دعت الضرورة الى ذلك - أن تتخلى عن اجراء الاقتراع السرى في حالة الترشيحات غير المنازع فيها للاجهزة الفرعية حتى لا يضيع الوقت " . (A/33/250 Para 15) .

وعلاوة على ذلك ، أود ان اذكر بأنه ، في الدورات الثلاثين ، والحادية والثلاثين ، والثانية والثلاثين ، فيما عدا مجموعة واحدة فيما ذلك الاجراء قد تم تجنبه عند انتخاب اعضاء مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

وحتى نوفر الوقت للجمعية العامة ، اقترح عليكم ان يوافق الاعضاء على ان تكفي الجمعية العامة بالاقتراع السرى خلال التصويت الحالي ، وازا كانت أسماء الدول الاعضاء المقترحة مطابقة لعدد المقاعد الشاغرة ، ففي هذه الحالة سوف أعلن انه تم انتخابها . اذا لم أسمع اعتراضا سوف اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اجراء الانتخاب على هذا الاساس ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اود ان أخبركم ان رؤساء المجموعات الاقليمية قد أخبروني بالترشيحات التالية التي ابلغني بها رؤساء المجموعات الاقليمية وهي : بالنسبة الى المقاعد الستة المخصصة لافريقيا : بوروندي ، بوتسوانا ، غينيا ، مالاوي ، أوغندا ؛ أما بالنسبة الى المقاعد الاربعة المخصصة لآسيا : الهند ، العراق ، الكويت ، تايلاند ؛ وبالنسبة الى المقاعد الخاصة باوروبا الشرقية : جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ؛ وبالنسبة للمقاعد الاربعة المخصصة لأمريكا اللاتينية : ترينيداد وتوباغو ، المكسيك ، بنما ، أوروغواي ؛ وبالنسبة للمقاعد الاربعة المخصصة لأوروبا الغربية والدول الاخرى : استراليا ، ايطاليا ، تركيا ، والمملكة المتحدة .

بما ان عدد المقاعد الشاغرة بالنسبة للترشيحات من آسيا واوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية يتطابق مع عدد المرشحين ، فاني اقترح ان تعتبر الدول المرشحة التي اشرت اليها قد تم انتخابها لمباشرة مهامها اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

بالنسبة للمقاعد الستة من افريقيا ، هناك فقط خمس ترشيحات ، واني أعلن ان المرشحين الخمسة قد تم انتخابهم لمجلس الادارة للامم المتحدة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

لقد اغبرني رئيس المجموعة الافريقية أن المرشحين الباقين ، سوف يعلن عنهم في وقت

لاحق .



نظر البند ٢٠ من جدول الاعمال

انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي؛ اضافة لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

A/33/3/Add.1 (الجزء الثالث) ، الفقرة ٣ .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : معروض على الجمعية العامة في الوثيقة

A/33/3/Add.1 ، توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ان الاعضاء الاثني عشر الذين انتهت مدة عضويتهم هم : الأرجنتين ، بنغلاديش ، كندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اندونيسيا ، موريتانيا ، المكسيك ، رواندا ، الصومال ، تايلند ، الولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا .

ان الدول الاثني عشر التالية ، قد سميت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي :

( أ ) من الدول الافريقية : بوتسوانا ، اثيوبيا ، وليبيريا .

( ب ) من الدول الآسيوية : الهند ، العراق ، وتايلند .

( ج ) من دول امريكا اللاتينية : كولومبيا ، والمكسيك .

( د ) من الدول الاشتراكية لأوروبا الشرقية : يوغوسلافيا .

( هـ ) من دول اوربا الغربية ودول أخرى : كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

وانا لم أسمع أية اعتراضات ، فاني سأعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تعلن انتخاب

الدول المذكورة كأعضاء في مجلس الاغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من أول كانون الثاني /

يناير ١٩٧٩ .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أود ان أهنيء تلك الدول التي انتخبت

توا ، أعضاء في مجلس الاغذية العالمي .

وبهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٢٠ من جدول الاعمال .

نظر البند ٢٢ من جدول الأعمال

انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الامين العام (A/33/236/Rev.1)

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : معروض على الجمعية العامة الآن ، فسي الوثيقة A/33/236/Rev.1 ، مذكرة الامين العام المتعلقة بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان الدول السبع الاعضاء التي انتهت مدة عضويتها في تلك اللجنة هي : بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، الدانمرك ، باكستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . ان الدول التالية قد سميت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهي : بلجيكا ، النرويج ، باكستان ، رومانيا ، ترينيداد وتوباغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ويوغوسلافيا . واذا لم أسمع أية اعتراضات ، فاني سأعتبر ان الجمعية العامة ، تعلن انتخاب هذه الدول كأعضاء في لجنة البرامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أود ان أهنئ تلك الدول التي انتخبتتوا كأعضاء في لجنة البرامج والتنسيق . وهذا ينتهي من نظر البند ٢٢ من جدول الاعمال .

نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال

انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : نظرا لعدم امكانية التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لعضوية مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، ولما لم تقدم ترشيحات من قبل المجموعات الاقليمية ، فاني اقترح على الجمعية العامة ان تقر تأجيل هذا الانتخاب الى دورتها الرابعة والثلاثين .

وإذا لم أسمع أية اعتراضات ، فأنني سأعتبر ان هذه هي رغبة الجمعية العامة .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : وبهذا ننتهي من نظر البند ٢٣ من جدول

الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠